الأزمة السورية وأثرها على أمن العراق

أ.م.د. باسل محسن مهنا

الباحث منتظر عبد المنعم حسناوي

كلية العلوم السياسية/ جـــــامعـة الـــكوفـــة

المقدمة:

إن أهمية دراسة الانعكاسات الأمنية للأزمة السورية على العراق، تأتي من أهمية المشهد العام الذي يشير إلى أن المنطقة تمر بمخاض قد يفضي إلى تحولات جذرية في شكلها السياسي والجغرافي وفي ميزان القوى. تكمن مشكلة العراق في إن مصالحه الأمنية تتقدم على جميع مصالحة الأخرى ولقد حافظ العراق على علاقاته مع سوريه بالرغم من حالة التوتر التي رافقت العلاقات بين البلدين طيلة السنوات الماضية لتدخل حاليا باتجاه تحقيق بعض التعاون مع العراق وخصوصا في مسالة ضبط الحدود بين البلدين .

في الوقت الذي يؤكد فيه العراق وقوفه على الحياد حول الأزمة السورية باعتبارها شانا داخليا إلا إن تزايد الأوضاع نحو التدهور في سوريا وخشية امتداد ذلك للداخل العراقي بعد تزايد هواجس الحكومة العراقية نحو الإخطار المحدقة، وبناء على ذلك، بدا العراق بالتفكير جديا حول طبيعة التحديات الأمنية التي عكستها الأزمة السورية على جوارها الإقليمي، وخصوصا عندما اتخذت منحى أخر عن المنحى الذي انطلقت منه حركة الاحتجاجات السورية وتصوير الصراع على انه طائفي مذهبي، دفعت العراق لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات الجديدة الداخلية حيث تمثل الجماعات المسلحة في سوريا تهديد للأمن الداخلي العراقي أو بما يعرف" بالأمن الناعم".

أهمية البحث:

ان الازمة السورية لها تأثير واضح على المشهد العراقي الداخلي بكل شيء ويتصل بها كل شيء فقد واجه الامن مشكلة منذ التغير الذي حصل في ٢٠٠٣/٤/٩وخصوصا عام ٢٠٠٧وما بعدها حتى

أصبحت المشكلة الاكبر التي تواجه النظام السياسي بعد ٢٠١٤/٧/١٠ اي ما بعد سيطرة داعش على الموصل واحتلالها لأنه اضحى تنظيما متكاملا يمتلك الكثير من الوسائل المادية والمعنوية فداعش اعلنت دولتها لأنها امتلكت جميع الوسائل اللازمة لإدارة تلك الدولة وهذا ما حصل بالفعل عند جميع المستويات (السياسية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية) اذ يساهم الامن الداخلي في تعزيز الانتماء للوطن لأنه يرتبط بجميع الوسائل وبالتالي ان التعامل مع الازمة السورية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي من اجل التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية من اجل الحصول على بلورة انموذج قادر على الموازنة بين الموارد التي تمتلكها الدولة والاهداف التي تسعى اليها عبر التصدي للجرائم الارهابية والجنائية التي توثر على النسيج العراقي ومن هنا تبرز اهمية الدراسة.

مشكلة البحث:

لا يزال الامن العراقي يتأثر بجملة محددات امنية لعل ابرزها تلك المحددات للازمة السورية ومن هنا تبرز مشكلة البحث حول الآتي:

١-هل تشكل الازمة السورية محددا مؤثرا للأمن الوطني العراقي

٢-ماهي ابعاد وانعكاسات ذلك الاثر على الامن الوطني العراقي

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لاستبات الامن الداخلي العراقي ما بعد مرحلة داعش يتوقف على مدى نجاح السياسيات العامة المتبعة في هذا المجال فكلما كانت السياسات العامة أكثر فاعلية كان الامن الداخلي أكثر استتبابا والعكس صحيح أيضا.

منهجية البحث:

اعتمدت المنهجية على جملة من المناهج التي يتطلبها البحث لاستكمال متطلباتها العلمية وبالتالي فان الازمة السورية لطالما لها انعكاس كبير على الامن الوطني العراقي فمن هذا المنطلق نتبع المنهج

الاستنباطي وبأدواته التاريخية والتحليلية والاستشرافي لتحليل التهديدات والفرص التي ترتبط بالأمن الداخلي العراقي من اجل وضع حلول وتحديد الاحتمالات المستقبلية التي تم التعامل معها في هذه الدراسة.

هيكلية البحث: انتظم البحث في مطلبين، تناول المطلب الاول الازمة السورية اسبابها وجذورها وتضمن المطلب الثاني المقومات والتحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي.

المطلب الأول: الازمة السوية الاسباب والجذور:

لا شك ان خلف كل ازمة في بلد ما هناك اسباب داخلية تتداخل فيما بينها وتؤدي بالنتيجة الى تفجر الاوضاع بعد ان تعجز الاطراف المتصارعة من الوصول الى حل وسطي يرضي الطرفين، كما ان الاسباب التي تؤدي حدوث ازمات بحجم الازمة السورية تكاد تكون متشابه في اغلب بلدان العالم الثالث وهي البلدان التي تختفي فيها الحقوق السياسية للإفراد وتركيز السلطة بيد فئة قليلة من المجتمع فضلا عن تردي الاوضاع المعيشية للغالبية العظمى من الشعب، وفقدان ميزة المواطنة لضعف الهوية الوطنية الجامعة نتيجة الاقصاء وعدم العدالة في تقسيم الثروة وشعور المواطن بالعزلة عن دولته، علاوة على ذلك تلعب التركيبة الاجتماعية في دول العالم الثالث دور اساسي في عدم الانسجام المجتمعي بين الافراد من جهة وبين الافراد ومنظومة السلطة الحاكمة من جهة ثانية[١].

اولا: اسباب الازمة السورية:

هنالك احداث تاريخية تحفز في ذكرة الشعوب عميقا، وتترك اثرها واضحا على مسيرتهم في الحياة سواء من الناحية الايجابية ام السلبية ومن البديهي ان ما يحدث في سوريا سوف لن يمر مرورا عابرا ،هذا إضافة الى ما تروج له المناقشات السياسية حول الاحداث الجارية فيها هذه الايام وان اختلفت آراء الاشخاص حوله ما بين قائل انها ثورة لاسترداد الحرية والكرامة واخر يعتبرها فصلا من فصول المؤامرة التي تستهدف دور سوريا ومكانتها عل الصعيدين الاقليمي والدولي وثالث يقول ان تظافر العامل الداخلي

مع الخارجي سمح للمتربصين شرا بسوريا بالتغلغل عميقا في النسيج الاجتماعي السوري للعمل على تفجيره ولكن الجميع يقر بان سوريا قبل آذار/ مارس عام (٢٠١١) تختلف عن سوريا بعد هذا التاريخ العام حولها بين قائل ان جملة هذه الاسباب هي داخلية تتعلق بمطالب اجتماعية وسياسية واقتصادية فقط وبين من يقول ان العامل الخارجي كان حاضرا منذ بداية الازمة وبقوة وهذا ما يفرض توحد كأفراد المجتمع للدفاع عن الوطن فالذين يرون ان الاوضاع الاجتماعية والثقافية هي السبب ، يعتبرون ان النظام السياسي السوري لم يتمكن من نشر ثقافة دينية واجتماعية واعية قادرة عل قراءه مشاكل المجتمع ومعوقات التنمية والتطور فيه بشكل صحيح وعلمي للعمل على تجاوز تراكمات الماضي والبدء في وضع الاسس الصحيحة لبناء مجتمع محافظ، محكوم بعادات وتقاليد عشائرية تحول دون العمل عل تخطيط وتنظيم الاسيرة ،الامر الذي ادى ال انفجار سكاني هائل ما يقارب المليون نسمة زيادة كل اربع سنوات تقريبا لم يستطيع السوق المحلي استيعابه ما ادى حدوث بطالة كبيرة في صفوف الشباب، دفعتهم الى البحث عن فرص عمل خارج البلاد، وهذا الامر اضعف روح الانتماء عند بعضهم البعض ،وجعلهم اكثر عرضة للتأثر بأفكار ومعتقدات تتعارض مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع السوري صحيح ان الفقر في سوريا منخفض نسبيا، لكنه يتزايد بصورة دائمة ،ذلك ان معدلة يزيد عن (٣٣) بالمائة من نسبة السكان، "ولم تؤد السياسات الحكومية خلال العقد الماضي الى تراجع المعدلات، ولا الى التقليل من التفاوت ما بين المناطق، حيث تركز الفقر بشكل اكبر من المناطق الشرقية والشمالية، خاصة المناطق الريفية وبحسب تقرير سوري عن الاهداف الانمائية للألفية الصادرة عام (٢٠١٠) اسهم الانخفاض في مساحات الأراضي القابلة للزراعة في زيادة نسبة الفقر في الريف والمناطق الشرقية (الحسكة –الرقة –دير الزور) كما ان حالات الجفاف خفضت الانتاج المحلي للغذاء فادت الى حالات هجرة داخلية بأعداد كبيرة، وربطا بالعوامل المذكورة، لقد ادى انتقال المهاجرين من الريف باتجاه المناطق الجنوبية، دورا هاما بترتيب تلك المناطق على سلم الفقر في البلاد"[٢].

"اما من الناحيتين السياسية والمؤسساتية وخاصه خلال التسعينات من القرن الماضي فيرى الخبراء ان النظام السوري قد دفع باتجاه تبني سياسة اقتصادية تحريرية آثرت على الفقراء والطبقة الوسطى وخلقت ما يسمى برأسمالية المحسوبيات صحيح ان خلال عام ٢٠٠٠ وايضا كان ثمة اصلاح جدي مطروح في الابعاد التنموية والسياسية لكن الجانب السياسي لهذا الاصلاح قد علق، وطبق اصلاح تدريجي، وير شامل في بعض الجوانب الاقتصادية، والجوانب المتعلقة بالإدارة العامة كذلك جرت عدة محاولة اصلاح سياسي عام ٢٠٠٥ وايضا تم تأجيلها. وهنا يطرح السؤال حول الاداء المؤسساتي، وما إذا كان ضعيفا او قويا غالبا ما تنشا المؤسسات لتحقيق الاهداف بطريقة تفاعلية مع المجتمع، وضمن عقد اجتماعي، يتحقق تاريخيا بطرق مختلفة (ديمقراطية او تسلطية) كما ان المؤسسات هي من يحدد قواعد اللعبة في المجتمع، ويمكن تصنيفها ضمن فئتين رئيسيتين هما: المؤسسات السياسية والتعاقدية"[٣].

"ونلاحظ ان ضعف الاداء المؤسساتي في سوريا هو امر يثبته تقيم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة اذ كشف التقييم عن تنفيذ ضعيف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها وعن الغياب شبة التام لتنفيذ الاصلاحات والمبادرات الرامية الى الاصلاح ومكافحة الفساد. كما اظهر التقرير الوطني للتنافسية عام (٢٠١٠) ان سوريا تعاني من عدة نقاط ضعف في الادارة العامة والحكم الرشيد ،ومن ضمن ذلك كان هدر الاموال العامة .والإجراءات القضائية والتشريعية المعقدة. وضعف مسالة الحكومة وأدارتها للموارد العامة، وغياب السياسة العامة الشفافة.

اما الاسباب الاقتصادية، فالمعروف ان الاقتصاد السوري حقق معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال العقد الماضي، بمعدل وسطي ما يقارب (4،45) بالمائة خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (٢٠٠١) و(٢٠١٠). بيد ان نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، في ضوء معدل النمو المرتفع للسكان، كان أكثر انخفاضا، اي عند حدود (2،0) بالمائة وبالمقاربة مع المنطقة العربية فان أداء النمو في سوريا

كان اعلى في الساحة الاقليمية الى حلبة تمارس فوقها القوى العظمى سياسة تصفية الحساب، واعادة بناء قواعد لعبة الامم، بما يخدم مصالح كل منها وأهدافه الاستراتيجية"[٤].

ثانيا: جذور الازمة السورية:

تشهد سوريا منذ شهر آذار/مارس عام ٢٠١١ واحدا من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، والمتمثل بأزمة اجتماعية سياسية عميقة، سرعان ما تصاعدت لتصل الى نزاع داخلي مسلح بسبب التدخلات الخارجية. وقد كشفت هذه الازمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، على المستويين الداخلي والخارجي. بيد ان الحراك الاجتماعي في سوريا كان من دون ادنى شك سياسيا بامتياز منذ اللحظة الاولى ،ورفع هذا من قيمة الحرية التي تشكل مطلبا لمعظم الاطراف على مختلف اشكالهم وتجلياتهم وتأثرا بموجة الاحتجاجات–في اطار ما عرف بثورات الربيع العربي، ولاسيما الثورة المصرية والتونسية–شهدت معظم المدن السورية احتجاجات مشابهه، بدأت في منتصف شهر آذار /مارس عام ٢٠١١ مطالبة بإجراءات واصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لكن هذه الاحتجاجات استغلت بشكل لا مثيل له من قبل بعض الدول ،ما لبث انها تحولت الى صدامات مسلحة عنيفة بعد مرور ثلاثة اشهر، الامر الذي وضع النظام السوري امام تحديات داخلية ،وتوسعت الفجوة بينه وبين المحتجين ،خاضعة في ضل تدخلات خارجية تمثلت بمحاولات تدويل الازمة، وما اعقب ذلك من تجاذبات اقليمية ودولية، ادخلت الازمة في دوامة من الرهانات فوضعتها في خانة التنافس الاقليمي والدولي من جهة، وحيال مواقف متباينة مشحونة بالعواطف والاستقطابات الطائفية من جهة أخرى[٥].

بدأت انطلاقات الاحتجاجات من درعا، وهي محافظة جنوبية، يغلب عليها الطابع الريفي كانت الاحتجاجات ضيقة النطاق لفتية كتبوا شعارات على الجدران معادية للنظام مثل (جاك الدور يا دكتور) و(الله سوريا حرية وبس) و(الشعب يريد اسقاط النظام). لم تحمل شعارتهم ما يشير الى مواقف سياسية او طائفية، وقد واجهت السلطة المتظاهرين بالقوة لتفريقهم فسقط قتلى وجرحى، واتسعت رقعة التظاهرات

وشملت البلاد كلها. ففي ١٨ آذار/مارس عام (٢٠١١)، وتحت شعار (جمعة الكرامة) خرجت تظاهرات في مدن دمشق، وحمص، ودرعا، وبانياس، وقد قابلها الامن بالعنف خصوصا في دراعا، فتراوح عدد الجرحى على يد الامن السوري ما بين (١٠) بحسب قول الحكومة و(١٠٠) بحسب قول المتظاهرين. ثم تحولت التظاهرات الى اشتباكات دامية في محيط المسجد العمري ومناطق اخرى في المدينة حاول النظام في بادئ الامر، الى تهدئة الاوضاع، وادارة الازمات الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبيل اقرار الحق القانوني في التظاهر، وإعلان قانون الطوارئ، وحل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، والدعوة الى حوار وطني، والحديث عن اعادة النظر في المادة الثانية من الدستور، والمتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة. كما أعلن الرئيس السوري (بشار الاسد) في (٧) نيسان/ابريل عن منح الجنسية لبعض المواطنين الاكراد الذين لم يكونوا قد حصلوا عليها في سوريا. دفعت هذه التنازلات المتظاهرين الى رفع سقف مطالبهم، في الوقت الذي ازداد فيه سلوك الاجهزة الامنية سواء، ما قوض مصداقية الإجراءات الحكومية المعلنة لدى الشعب السوري، خاصة بعد وصف النظام للمعارضة بانهم ليسوا اكثر من خليط متداخل من المجرمين، والاصوليين الاسلاميين المتآمرين، والمدعومين من الخارج .وقد قال الرئيس السوري بشار الاسد امام مجلس الشعب في خطابة الاول بعد اندلاع الاحتجاجات: بكل وضوح ان سوريا تتعرض لمؤامرة كبيرة، تمتد خيوطها من دول بعيدة ودول قريبة، ولها بعض الخيوط داخل الوطن، معتبرا ان هذه المؤامرة تعتمد في توقيتها، لا في شكلها على ما يحصل من الدول العربية من ثورات على الانظمة، وقد سماها (صرعة جديدة)، ورفض ان يعتبرها ثورات، وانما هي مجرد حالة شعبية"[٦]، وقال ايضا: إن هنالك خلطا بين ثلاث عوامل هي: (الفتنة، والاصلاح، والحاجات اليومية)، مستخلصا ان الحاجات اليومية وراء الحالة الشعبية التي تشهدها، لكن الفتنة دخلت على الموضوع، وبدأت تقود العاملين الاخرين، والفتنة هنا هي المؤامرة التي اصبحت كلمة محورية لرسم السياسية للنظام السوري ولا شك في ان الاحداث لا تقع بصورة عفوية دون تخطيط مسبق، وهنا ينسب ل (روزفلت الرئيس الاميركي الاسبق قولة) ان لا شي في السياسية يحدث

صدفة، وان وقع، فقد اريد له ان يبدو كذلك جاء في تصريح للرئيس السوري (بشار الاسد) الى جريدة ستريت جورنال الاميركية ان سوريا ليست تونس واورد سببين لذلك: كونها دولة ممانعة ومقاومة يتطابق فيها الريان الرسمي والشعبي في اطار اجماع وطني عام، وكونها دولة تحترم معتقدات شعبها، وتشاطرها اياها، فلا مشكلة او خلاف بينها وببينه في هاتين المسالتين المهتمتين، ولذلك تبقى سوريا الحالة الوحيدة بين الدول العربية التي مثلت دول الممانعة من خلال احتفاظها بعلاقات استراتيجية مع ايران، منذ قيام الثورة الاسلامية فيها عام (١٩٧٩) وحتى الان، وهذا فضلا عن عدم انسياقها او انصياعها للتسويات العربية –الاسرائيلية، التي شهدتها حقبة السبعينات من القرن الماضي، كاتفاقية كامب ديفيد، واوسلو، ووادي عربة.

من هنا يمكن القول ان سبب افتعال الازمة في سوريا أصبح واضحا وذلك لضرب محور الممانعة والمقاومة في المنطقة، والممتد من لبنان الى سوريا، فالعراق، ومن ثم إيران، والذي تخشاه الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، لأنه يمثل خطا مستقيما، يربط تلك الدول الممانعة ببعضها، بحيث يمكن ان تشكل تحالفا قويا باعتمادها على الدعم المتبادل من دون الحاجة الى المرور باي دولة اخرى، وهذا ما شكل تهديدا تخشاه اسرائيل من خلال سهولة وصول الامدادات العسكرية من إيران مباشرة الى لبنان وسوريا عبر العراق الحليف[٧].

المطلب الثاني: الامن الوطني العراقي–المقومات والتحديات:

ان لكل شعب من الشعوب استراتيجية شاملة للأمن الوطني وعقيدة تستند على ركائز معينة تحدد فيها الاسس التي تعتمد عليها الاستراتيجية والاهداف التي تتطلع اليها والوسائل اللازمة لتحقيقها آو الاطار الزمني الذي تتم فيه والرقعة الجغرافية التي تحتويها المدى الذي يؤثر في هذه الاستراتيجية في النطاق المحلي او العالمي واذا اخذنا بالنظرة الشاملة تطلعات اي شعب من الشعوب لتحقيق الامن الوطني في

مرحلة زمنية معينه فانه يترتب علينا التعرف على مفهوم الامن الوطني الذي يسعى لتحقيقه ذلك الشعب وابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية.

ويكاد ان مفهوم الامن الوطني من اعقد المفاهيم التي تعرضت الى جدل واسع واختلاف شديد على الرغم من قدم الموضوع المرتبط بالأساس بالدولة ونشوئها[٨]. ولعل من جملة الامور التي تسببت في هذا الجدل الاكاديمي من المفاهيم المتعلقة بالأمن الوطني هو النسبية التي ينطوي عليها فما تراه دولة ما حد من حدود امنها قد لا يكون كذلك بالنسبة لدولة اخرى وليس هذا وحسب ان مفهوم الامن الوطني بدا في احيان كثيرة نوعا ما الممارسة اكثر منها تعبيرا عن فقه متكامل بملاحظه ارتباط الامن بالدولة وبالسياسة في المحصلة الاخيرة، بما قاد الى التداخل بين ما هو اكاديمي عملي ومأ هو ممارسة سياسية[٩].

ويرجع البعض ان اول من تناول مصطلح الامن الوطني كان الاميركي (والترليبمان)، اذ كان من أوائل من وضعوا تعرفا يتناول مفهوم الامن الوطني آما الاستخدام الرسمي للمصطلح فقد كان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بعامين اي في عام ١٩٤٧، وذلك عندما أنشا الأمريكان هيئة رسمية أطلق عليها الامن الوطني[١٠].

اولا: مقومات الامن الوطني العراقي:

تختلف مقومات الامن الوطني باختلاف الحاجة لها، وبشكل عام تنقسم المقومات الى ثلاثة أقسام، القدرة العسكرية والقوة الاقتصادية والاستقرار السياسي[١١]، إلا أنه قد تم اضافة مقومات جديدة منها البعد الاجتماعي المتعلق بالايدلوجية والوحدة الوطنية ودعم الارادة القومية واجماع الشعب على مصالح واهداف الامن الوطني التفافه حول قيادته السياسية، وقد تختلف المقومات من دولة الى اخرى حسب حاجتها للأمن الوطني ،فمثلا تعد البيئة احدى دوافع الامن الوطني كما في بعض الدول الاوربية، في حين تعد القوانين المتعلقة بالهجرة احدى دوافع الامن الوطني في ايطاليا، اما في المانيا فان اعداد شعبها المتناقص والذي يثر على النمو الاقتصادي هو ما يجعل منها دافع للأمن الألماني[١٢].

ونظرا لارتباط مفهوم الامن بفلسفة النظام الاجتماعي للدولة فإننا نجد ان دوافع الامن فيه تتميز بعدة خصائص وهي[١٣]:

١- ان دافع الامن يستوعب مجالات نشاط الدولة كافة

٢- دافع الامن يوجب على الدولة وضع الخطة التي تراها كفيلة بتحقيق امنها.

٣- ان خطط الامن تختلف من دولة الى اخرى حسب الدافع والتوجيه الايدلوجي وفلسفة النظام السياسي والاجتماعي.

اما في العراق فتقسم مقومات الامن الوطني الى ثلاث مقومات المقوم جغرافي والمقوم السياسي والعسكري والمقوم الاقتصادي والاجتماعي.

-المقوم الاقتصادي/ الاجتماعي:

يتمثل الدافع الاقتصادي الاجتماعي للأمن الوطني بتلبية حاجات افراد المجتمع وتحقيق الرفاهية للمواطن العراقي، اعتمادا على الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية وهذه احد عوامل القوة السياسية للدولة، ويلبي الدافع الاقتصادي دور بارزا في استقرار الدول والمجتمعات وحماية امنها الوطني، من خلال رفع المستوى المعيشي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على البطالة واليوم اصبح للدافع الاقتصادي اهمية كبيرة لتعزيز الامن الوطني، من خلال توفير مستوى عال من التحديث والتنمية الاقتصادية التي تعد شرطا ضروريا من شروط الحفاظ على الامن الوطني العراقي، واحداث الانفتاح السياسي والاقتصادي اذا ضعف المستوى المعيشي للمواطن يوثر في الامن، والملاحظ في العراق ان المجتمع واجه ويواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة فالإصلاحات الاقتصادية لمواجهة الخلل في الاقتصاد، العراقي انعكس على قطاعات واسعه في الفئات الاجتماعية الدنيا وهو ما يولد توترا شديدا في بعض الاحيان وذلك نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة وغياب دور الدولة في رعاية الفئات المحتاجة اذ لم تنجح السياسات الحكومية لحد الان في مجابهة أثار الفقراء[١٤] .

ثانيا: التحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي:

-التحديات على الصعيد السياسي والأمني:

" تمر الدولة احيانا بالعديد من الازمات السياسية، والتي تنعكس على واقع الحياة اليومية وتوثر سلبا في طبيعة العلاقات بين الشعب والحكومة في حالة عدم قدرة الحكومة تلافي مثل هكذا ازمات ومعالجتها ففي السابق اي ما قبل الاحتلال الاميركي، لم تكن القوى السياسية المعارضة للنظام السياسي الشمولي، متفقة على صيغة لحكم الدولة التي ستحكمها والتي سيكون عليها شكل النظام السياسي مستقبلا، بل كانت التوجهات الفكرية المعارضة هي اكثر تأثيرا عل ذهنية الاحزاب السياسية في تلك الفترة وفيما بعد الاحتلال وصف الموقف السياسي في العراق طيلة الحقبة التي اعقبت سقوط النظام السياسي السابق بالمرتبك والمضطرب وهذا نتاج طبيعي لعدم وجود رؤية واضحة في طبيعة بناء الدولة[١٥].

"وفي السياق ذاته فقد عانى النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من مشكلة جوهرية نتيجة اعلان الحاكم الاميركي المدني للعراق (بول بريمر) سير العملية السياسية على وفق مبدا التمثيل النسبي للقوميات والاديان الطوائف العراقية من اجل تمثيلها واسماع صوتها والاعتراف بوجودها لتأسس بذلك قاعدة المحاصصة القومية والدينية والطائفية لتبدا بعدها مرحلة احياء الاحقاد الدفينة والموروثة، لتسبب بانقسام الشعب العراقي الى جماعات وهويات فرعية تتنازع بينها حتى وصلت حد الاقتتال والحرب الاهلية غير المعلنة منذ عام ٢٠٠٦، ويستمر بعدها التخندق السياسي وفقا للطائفة لتفرز حكومات قامت على اساس طائفي وعرقي مما جعل كل الحكومات التي تشكلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، هي حكومات توافقية عنوانا ومختلفة عمليا قائمة عل اساس المحاصة الطائفية، فالكل فيها يعمل بأسلوب متعارض مع اسلوب المكونات الاخر لتكون بذلك حكومة قائمة عل التعطيل المتبادل نتيجة لتمتعها باعتراض متبادل يمنح كل طرف ايقاف الطرف الاخر، اذ لم تكن الديمقراطية التوافقية في العراق موفقة لافتقادها الارث الديمقراطي والخبرة العلمية وعدم وجود ثوابت وطنية متفق عليها بين المكونات لتعمل من أجلها[١٦].

الخاتمة:

تشهد سورية منذ اذار ٢٠١١ واحدة من أكبر تحولاتها المعاصرة واكثرها اهمية فالاحتجاجات والتظاهرات السلمية تحولت الى مقاومة مسلحة اخذت طابع العنف المتصاعد الذي ولد مزيدا من التدهور في ظل غياب بديل واقعي وعملي ممثلا في المبادرات الدبلوماسية التي واجهت الفشل دائما. لقد علق أطراف الصراع في داخل حلقة مفرغة فالنظام ضاعف من عملياته الامنية والعسكرية لسحق المعارضة، مصورا نفسه الساعي لاستعادة الامن والنظام. محملا مسؤولية تدهور الاوضاع الى المتطرفين داخل المجتمع ووسائل الاعلام الاجنبية والمؤامرات الدولية، اما المعارضة فتسيطر حالة الاستقطاب العميق على اوضاعها بين فئة تعتقد ان النظام سيغير من طريقة عمله بان يتخلى عن مساعيه لإنهاء وجود المعارضة لاعتبارات عدة وفئة تدعو الى تسليح المعارضة وتحشيد الجهود الدولية الرامية الى انجاز تدخل عسكري يهدف الى تحقيق الهداف المشروع المتمثل بإنهاء وجود النظام ودفعها الى واجهة الاحداث وفي ظل حالة التجاذب الحاد ما بين النظام ومعارضيه والاحتمالات الضعيفة لنجاح المبادرات الدبلوماسية برزت الى حيز الوجود حالة التنافر في الروى الاقليمية بين مؤيدي بقاء النظام السوري من عدمه وهو تنافر عمق الازمة السورية وادخلها في صراع غير واضح المعالم.

الهوامش:

١ ميشيل كيلو ، سوريا: محاصرة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد٣٩٩ ، ايار ٢٠١٢ ، ص ص ١٣٧-١٣٨

٢ معن فهد ، الثورة السورية قصة البداية ، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٤، ص٤.

٣ سلامة كيلة، الصراع الطبقي في سوريا، ط١، منشورات المتوسط، بغداد، ٢٠١٥، ص٤٣.

٤ محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص١٤٩.

٥ علي محمد حسين العامري، الازمة السورية نظرة من الداخل ، الملف السياسي، العدد(١١٥)،

مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد،٢٠١٢،ص٣٣

٦ حميد نعمة عيدان جلود دور المبادرات السلمية في ادارة العلاقات الدولية روسيا الاتحادية أنموذجا_،مركز العراق للدراسات العراق،٢٠١٦،ص٢٣١،٢٣٠.

٧ زكي محشي ، دور العوامل السياسية في الحراك السياسي:الحالة السورية ، المعهد العربي للتخطيط، دمشق ،٢٠١٥

٨ ظهرت بدايات نشوء الامن الوطني مع ولادة الدولة القومية في اوربا،بعد معاهدة ويستفاليا عام ١٧٤٨،وبموجبها تغير شكل النظام الدولي وبدات حقبة جديدة تمثلت بظهور فكر التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية في اوربا،ولعل الظروف السياسية والامنية التي شهدتها اوربا هي التي تفسر سبب ظهور هذا المصطلح فضلا عن رغبة كل دولة في الحفاظ على جرافتيها ومواطنيها وقدراتها الوطنية،وخوفها الكبير من جوارها من الدول،مما عزز مفهوم الامن الوطني وزاده تطورا وانتعاشا،. للمزيد ينظر: هايل عبد المولى طشطوش،الامن الوطني فيظل النظام العالمي الجديد ،دار الحامد للطباعه ،عمان،٢٠١٢ص٢٦.

٩ حامد ربيع، نظرية الامن القومي حول عملية التأصل الفكري لمنهاجية تقنين مبادئ الامن القومي والواقع العربي في الامن القومي والحرب ، افاق عربية للصحافة والنشر بغداد،١٩٨٥،ص١٠ وما بعدها.

١٠ سالم محمد عبود وسعد عبد الستار، الامن الوطني بين البطالة والتنمية دراسة مستقبلية في واقع العراق، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، بلا ، ص ٨٠.

١١ خلودخالد،الامن القومي المصري واستخدامة وعلاقته بحرية تداول المعلومات،منتدى البدائل العربي للدراسات،A.F.A، القاهرة،٢٠١٣،ص٣

١٢ عمر احمد قدور، شكل الدولة واثره في تنظيم مرفق الامن،مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٩٧،ص ص٢١٩

١٣ سلمان الدركزلي،جرافيةالعراق والاقطار المجاورة العسكرية،مطبعة الرهان، بغداد، ١٩٩٥،ص٢

١٤ مجموعة من الباحثين، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠١،ص٢٩٩

١٥ جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنيه ، في ملف (العراق الى اين)، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٥ ،عدد٢٨(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص ٥٣

١٦ د. أحمد عبد القادر القيسي ، الافاق الامنية للعراق في المستقبل ، مجلة دراسات عراقية ، العدد ٣ ، السنة الاولى (بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٥) ، ص٦٣